

EGYPT



مصر

The Permanent Mission of Egypt  
to the United Nations  
New York

بعثة مصر الدائمة  
لدى الامم المتحدة  
نيويورك

United Nations General Assembly  
Sixth Committee (76<sup>th</sup> Session)

اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة  
(الدورة ٧٦)

Statement on Agenda Item 85:

بيان حول البند ٨٥:

“The rule of law at the national and  
international levels”

“سيادة القانون على المستويين الوطني  
والدولي”

Dr. Ahmed Abdelaziz

د/ أحمد عبد العزيز

Legal Advisor

المستشار القانوني

8 October 2021

٨ أكتوبر ٢٠٢١

Check against delivery

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

السيدة الرئيس،

تُعرب مصر عن التقدير للسكرتارية على جهودها في إعداد تقرير السكرتير العام المُتضمن بالوثيقة A/76/235، وتأخذ علمًا بما تضمنه بشأن جهود الأمم المتحدة في تدعيم سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وكذا أوجه الدعم المقدمة لبعض الدول بالعديد من المحاور.

السيدة الرئيس،

يؤيد وفد بلادي بيان إيران نيابةً عن حركة عدم الانحياز، وكذا بيان المغرب باسم المجموعة الأفريقية، ويضيف ما يلي بالصفة الوطنية:

أولاً: تعرب مصر عن تقديرها لأنشطة السكرتارية في دعم جهود الدول الأعضاء في مجال تفعيل وتعزيز سيادة القانون على المستوى الوطني، وتؤكد على ضرورة تتسق جهود وبرامج السكرتارية في هذا الصدد مع التوجهات العامة التي تتوافق عليها العضوية العامة للمنظمة، مع تفادي إقحام مفاهيم لا يوجد توافق دولي بشأنها.

ثانياً: تولي الدولة المصرية تعزيز سيادة القانون على المستوى الوطني اهتمامًا كبيرًا. في هذا الإطار، تم اتخاذ العديد من الإجراءات الوطنية خلال الفترة الأخيرة الرامية لتدعيم ركائز دولة القانون، وصون حقوق المواطنين، وتأمين وتحسين النفاذية لمرفق العدالة. ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها مؤخرًا ما يلي:

- إعادة تنظيم وتشكيل اللجنة العليا للإصلاح التشريعي، المنوط بها - ضمن أمور أخرى - بحث ودراسة ومراجعة مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية واللوائح التنفيذية، لضمان عدم قصورها أو تناقضها أو غموضها، وضبطها وتوحيدها وتبسيطها لضمان مسابقتها لاحتياجات المجتمع، وتبسيط نظام التقاضي، فضلاً عن إنشاء نظام لتقييم الأثر التشريعي، يعتمد على تحليل وقياس الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتشريعات والقرارات المقترحة، ومقارنة أهدافها بمخاطرها وتكلفة إنفاذها.

- أخذًا في الاعتبار الاتصال الوثيق بين موضوع مكافحة الفساد وسيادة القانون، فقد اتخذت مصر العديد من الإجراءات الإضافية مؤخرًا لتعزيز مواجهتها للفساد تفعيلاً للاستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٢ على النحو الذي تم عرضه تفصيلاً في بيان مصر أمام الدورة ٧٥.

- أطلق السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١ - ٢٠٢٦ في الشهر الماضي، وهي استراتيجية شاملة تهدف إلى ضمان تفعيل الأحكام التي تضمنها الدستور المصري حول حقوق



# EGYPT

# مصر

The Permanent Mission of Egypt  
to the United Nations  
New York

بعثة مصر الدائمة  
لدى الامم المتحدة  
نيويورك

الإنسان والالتزامات الواردة بالصكوك الحقوقية الدولية التي انضمت لها مصر، من خلال مقاربة شاملة تتضمن الجوانب التشريعية، والمؤسسية، فضلاً عن التثقيف المجتمعي، وبناء القدرات. وتحدد الاستراتيجية بدقة أبرز الفرص والتحديات والنتائج المستهدفة بالنسبة لتفعيل كافة أنواع الحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن حقوق المرأة، والطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، وكبار السن.

ثالثاً: فيما يتعلق بتحقيق سيادة القانون على الصعيد الدولي، فلطالما كانت مصر في طليعة الدول الداعمة لترسيخ سيادة القانون دولياً، من خلال تفعيل المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تقوم عليها الأمم المتحدة. ونشير في هذا الخصوص إلى الدور الرائد الذي اضطلعت به مصر في كافة أعمال "اللجنة الخاصة المعنية بمبادئ القانون الدولي للعلاقات الودية والتعاون بين الدول"، التي عكفت على تطوير "إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة" بالتعاون مع اللجنة السادسة منذ نشأتها في ديسمبر ١٩٦٣ إلى اعتماد قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٥ عام ١٩٧٠.

في هذا الصدد، تحرص مصر دائماً على الاستعانة بميثاق الأمم المتحدة وبأجهزة المنظمة المختلفة للاضطلاع بدورها فيما يتعلق بالموضوعات الدولية المتعلقة بمصر. ومن هذا المنطلق، فقد لجأت مصر مؤخراً إلى مجلس الأمن لطلب اضطلاع مسؤوليته في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين اتصالاً بالتهديدات الناجمة عن مشروع سد النهضة الإثيوبي التي تؤثر على حياة ١٥٠ مليون مصري وسوداني بدولتي المصب، لوضع حد للإجراءات الأحادية الإثيوبية التي تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، والمطالبة بامتثالها لقواعد القانون الدولي المستقرة في إدارة الأنهار العابرة للحدود. وترحب مصر في هذا الصدد بالبيان الرئاسي الصادر مؤخراً عن المجلس بشأن سد النهضة، وتدعو إثيوبيا للالتزام بما ورد به للتوصل بشكل سريع إلى اتفاق قانوني ملزم حول ملء وتشغيل السد في إطار زمني محدد.

السيدة الرئيس،

تتطلع مصر لمناقشات مثمرة خلال الدورة الحالية في إطار البند محل العرض، فضلاً عن تحقيق التوافق اللازم حول الموضوع الفرعي المخصص للدورة المقبلة. وبالنسبة للموضوع المقترح بنقريته السكرتير العام؛ "تعزيز سيادة القانون التي تركز على الناس على الصعيدين الوطني والدولي كأساس لجدول عملنا المشترك"، فتأخذ مصر علماً بالمقترح، وتتطلع للتعرف بشكل أكبر عن نطاقه من واقع مناقشاتنا الحالية.

شكراً السيدة الرئيس.